

التاريخ: 2022/03/28

السادة/ شركة بورصة الكويت
المحترمين
تحية طيبة وبعد؛

**الموضوع: نتائج إجتماع مجلس الإدارة
بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 2021/12/31**

نحيطكم علما بأنه تم إنعقاد مجلس الإدارة يوم الإثنين الموافق 2022/03/28 وقد تم إعتقاد البيانات المالية المجمعمة للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 وقد تقرر عدم توزيع ارباح للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام؛

عدنان خالد بورسلى
رئيس مجلس الإدارة

شركة كي جي إل لوجستيكس ش.م.ك.ع.
KGL Logistics K.P.S.C. ③

Company Name	اسم الشركة
KGL Logistics K.P.S.C	كي جي ال لوجستك ش.م.ك.ع

Select from the list	2021-12-31	اختر من القائمة
----------------------	------------	-----------------

Board of Directors Meeting Date	2022-03-28	تاريخ اجتماع مجلس الإدارة
---------------------------------	------------	---------------------------

Required Documents	المستندات الواجب إرفاقها بالنموذج
Approved financial statements. Approved auditor's report This form shall not be deemed to be complete unless the documents mentioned above are provided	نسخة من البيانات المالية المعتمدة نسخة من تقرير مراقب الحسابات المعتمد لا يعتبر هذا النموذج مكتملاً ما لم يتم وإرفاق هذه المستندات

التغيير (%)	السنة المقارنة	السنة الحالية	البيان
Change (%)	Comparative Year	Current Year	Statement
	2020-12-31	2021-12-31	
104.95%	(5,306,514)	262,432	صافي الربح (الخسارة) الخاص بمساهمي الشركة الأم Net Profit (Loss) represents the amount attributable to the owners of the parent Company
104.95%	(6.97)	0.34	ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة Basic & Diluted Earnings per Share
0.95%	26,816,345	27,070,705	الموجودات المتداولة Current Assets
(1.92)%	160,244,078	157,163,655	إجمالي الموجودات Total Assets
(15.8)%	25,661,151	21,606,876	المطلوبات المتداولة Current Liabilities
(5.40)%	64,549,523	61,066,998	إجمالي المطلوبات Total Liabilities
0.43%	95,253,376	95,665,026	إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم Total Equity attributable to the owners of the Parent Company
(13.76)%	21,667,154	18,685,420	إجمالي الإيرادات التشغيلية Total Operating Revenue
104.74%	(5,328,872)	252,840	صافي الربح (الخسارة) التشغيلية Net Operating Profit (Loss)
NA	NA	NA	الخسائر المترابكة / رأس المال المدفوع Accumulated Loss / Paid-Up Share Capital

التغيير (%)	الربع الرابع المقارن	الربع الرابع الحالي	البيان
Change (%)	Fourth quarter Comparative Year	Fourth quarter Current Year	Statement
	2020-12-31	2021-12-31	
128%	(1,588,365)	441,519	صافي الربح (الخسارة) الخاص بمساهمي الشركة الأم Net Profit (Loss) represents the amount attributable to the owners of the parent Company
128%	(2.09)	0.58	ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة Basic & Diluted Earnings per Share
(5.19)%	5,179,633	4,910,793	إجمالي الإيرادات التشغيلية Total Operating Revenue
128%	(1,594,965)	439,594	صافي الربح (الخسارة) التشغيلية Net Operating Profit (Loss)

• Not Applicable for first Quarter

• لا ينطبق على الربع الأول

Increase/Decrease in Net Profit (Loss) is due to	سبب ارتفاع/انخفاض صافي الربح (الخسارة)
Acceleration in industrial activity.	إلى: تقدم ملحوظ في النشاط الصناعي

Total Revenue realized from dealing with related parties (value, KWD)	5,301,704	بلغ إجمالي الإيرادات من التعاملات مع الأطراف ذات الصلة (المبلغ د.ك.)
---	-----------	--

Total Expenditures incurred from dealing with related parties (value, KWD)	(663,082)	بلغ إجمالي المصروفات من التعاملات مع الأطراف ذات الصلة (المبلغ د.ك.)
--	-----------	--

Auditor Opinion		رأي مراقب الحسابات
1.	Unqualified Opinion	رأي غير متحفظ
2.	Qualified Opinion	رأي متحفظ
3.	Disclaimer of Opinion	عدم إبداء الرأي
4.	Adverse Opinion	رأي معاكس

In the event of selecting item No. 2, 3 or 4, the following table must be filled out, and this form is not considered complete unless it is filled.

بحال اختيار بند رقم 2 أو 3 أو 4 يجب تعبئة الجدول التالي، ولا يعتبر هذا النموذج مكتملاً ما لم يتم تعبئته

نص رأي مراقب الحسابات كما ورد في التقرير
<p>أساس الرأي المتحفظ</p> <p>1- كما هو مبين في الإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة فإن النزاع القانوني القائم مع مؤسسة الموائى الكويتية يتعلق بالدعوى التالية:</p> <p>(أ) يحدد إيضاح 11 وإيضاح 31 (ب) النزاع بشأن الأرض الكائنة بمنطقة ميناء عبد الله الصناعية، والتي أصدرت بشأنها محكمة الاستئناف حكماً بتاريخ 16 يونيو 2019 بسحب الأرض الكائنة بمنطقة ميناء عبدالله الصناعية والمصنفة كعقارات استثمارية بمبلغ 37,500,000 دينار كويتي (2020: 37,668,000 دينار كويتي) (إيضاح 11). قامت مؤسسة الموائى الكويتية ("المؤسسة") بتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف وسحبت جزءاً من الأرض الكائنة بمنطقة ميناء عبدالله الصناعية، ولكن لاحقاً، أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإلغاء كافة إجراءات التنفيذ.</p> <p>(ب) يحدد إيضاح 11 وإيضاح 31 (د) النزاع بشأن الأرض الكائنة بمنطقة الشويخ الصناعية، والتي أصدرت بشأنها محكمة الاستئناف حكماً بتاريخ 24 ديسمبر 2020 بسحب الأرض الكائنة بمنطقة الشويخ الصناعية والمصنفة كعقارات استثمارية بمبلغ 3,237,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (إيضاح 11). أيدت محكمة الاستئناف لاحقاً الحكم الصادر من محكمة أول درجة وقامت مؤسسة الموائى الكويتية ("المؤسسة") بتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف وسحبت الأرض.</p> <p>تتعلق الدعوى بنزاع قانوني قائم وبانتظار إصدار الحكم بسبب أن الدعوى لا تزال قيد التداول أمام محكمة التمييز. إن نتيجة هذه النزاعات القانونية سوف تحدد مدى وجود وحق للمجموعة في الأراضي الكائنة في منطقتي ميناء عبدالله والشويخ الصناعية واكتماله ودقته وما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات على القيم الدفترية ذات الصلة.</p> <p>إضافة إلى ذلك، كما تم الإفصاح عنه في إيضاح 7، لدى المجموعة تحسينات مباني مستأجرة بمبلغ 2,498,064 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 2,815,222 دينار كويتي) ملحقة بالعقارات الاستثمارية الكائنة بمنطقة ميناء عبدالله الصناعية وكذلك تحسينات مباني مستأجرة بمبلغ 692,368 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 ملحقة بالعقارات الاستثمارية الكائنة في أرض منطقة الشويخ الصناعية وتم تصنيفهم كجزء من الممتلكات والمنشآت والمعدات (إيضاح 7). لم تتمكن المجموعة من إجراء جرد مادي، كما أنها لم تتمكن من إجراء اختبار انخفاض القيمة لهذه الموجودات. لم تتمكن من الوصول إلى قناعة حول وجود تحسينات على مباني مستأجرة واكتمالها وتقييمها ومدى دقتها وحق المجموعة فيها كما في 31 ديسمبر 2021. نتيجة لذلك، لم تتمكن من تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات على القيم الدفترية ذات الصلة.</p> <p>2- كما هو مبين في إيضاح 8 وإيضاح 31 (أ) حول البيانات المالية المجمعة بخصوص النزاع القانوني الجاري فيما يتعلق بشطب تسجيل وتجديد الشركة التابعة، شركة كي جي إل للمناولة ذ.م.م، بصفتها مقاول مناولة للموائى في ميناء الشعبية في 2016، فقد أصدرت محكمة أول درجة حكماً نهائياً وبتأ في هذه القضية لصالح الشركة التابعة. وفي قضية أخرى، قضت محكمة أول درجة في سنة 2017 باستمرار تسجيل الشركة التابعة كمقاول مناولة بمينائي الشويخ والشعبية. وأخيراً، أصدرت محكمة التمييز حكماً بوقف الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف والذي كان إلغاءً للحكم الصادر من محكمة أول درجة. لا يزال الطعن على القضية الرئيسية بشأن مواصلة عمل مقاول المناولة بمينائي الشويخ والشعبية قيد النظر أمام محكمة التمييز. لدى المجموعة موجودات غير ملموسة بمبلغ 7,975,550 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 7,975,550 دينار كويتي) محتفظ بها من خلال شركتها التابعة "شركة كي جي إل للمناولة ذ.م.م." (إيضاح 8) وشهرة بمبلغ 1,099,361 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 1,099,361 دينار كويتي) (إيضاح 9) مخصصة لنفس الشركة التابعة. لم تتمكن المجموعة من إجراء اختبار انخفاض القيمة لهذه الموجودات. لم تتمكن من الوصول إلى قناعة حول وجود هذه الموجودات واكتمالها وتقييمها ومدى دقتها وحق المجموعة فيها كما في 31 ديسمبر 2021. نتيجة لذلك، لم تتمكن من تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات على القيم الدفترية ذات الصلة.</p> <p>3- كما هو مبين في إيضاح 12 حول البيانات المالية المجمعة، لدى المجموعة استثمار في شركة كي جي إل الدولية للموائى والتخزين والنقل ش.م.ك. (مقفلة) ("شركة كي جي إل الدولية للموائى" أو "الشركة الزميلة") بمساهمة بنسبة 24.29% وقيمة دفترية تبلغ 631,395 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021، (2020: 1,023,475 دينار كويتي) وبلغت الحصة في النتائج (392,080) دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (الحصة في النتائج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بلغت (1,345,517) دينار كويتي)) ورصيد مستحق من شركة كي جي إل الدولية للموائى والتخزين والنقل بمبلغ 7,393,381 دينار كويتي (2020: 7,394,273). تتعلق الأمور التالية بالشركة الزميلة:</p>

أ) لدى الشركة الزميلة استثمار في شركة زميلة نهائية وهي ("شركة دمياط الدولية للموانئ ش.م.م. - مصر" أو "دييكو") بقيمة دفترية تبلغ 14,402,957 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 14,445,573 دينار كويتي). لم يحصل مراقب حسابات الشركة الزميلة على بيانات مالية مدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ولم تقم الإدارة بإجراء اختبار انخفاض القيمة لشركة ديبكو كما في 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2020.

ب) لدى الشركة الزميلة موجودات غير ملموسة تبلغ 3,871,848 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 3,871,848 دينار كويتي) ناتجة من خدمات مناولة لميناء الشعبية. لم تقم الشركة الزميلة بإجراء اختبار انخفاض القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2020.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير التدقيق الخاص بالشركة الزميلة يتضمن تأكيد على الأمر المتعلق بتحقيق أن المطلوبات المتداولة لدى الشركة الزميلة قد تجاوزت موجوداتها المتداولة بمبلغ 3,904,892 دينار كويتي (2020: 2,456,842 دينار كويتي) مما يثير شكوكاً حول استمرارية الشركة الزميلة.

ونتيجة للأمر الواردة أعلاه، إننا لم نتمكن من الحصول على دليل مناسب وكافي حول القيمة الدفترية للاستثمار في شركة زميلة كما في 31 ديسمبر 2021 وحصلتها من نتائج السنة المنتهية والمستحق من رصيد شركة زميلة. نتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات على القيمة الدفترية ذات الصلة.

1. أبدى مراقب الحسابات في تقريره عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 استنتاج متحفظ نتيجة استمرار النزاع بشأن العقارات الاستثمارية الواقعة في منطقة ميناء عبدالله الصناعية ومنطقة الشويخ الصناعية، وكذلك عدم إجراء جرد مادي لتحسينات على بعض المباني الملحقة بالعقارات الاستثمارية على النحو المفصل بالتقرير، وذلك بسبب النزاعات القانونية القائمة المشار إليها بالإيضاح 31 (ب، د) والمتداولة حالياً أمام محكمة التمييز.

2. أبدى مراقب الحسابات في تقريره عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 استنتاج متحفظ نتيجة عدم إجراء اختبار انخفاض القيمة للموجودات غير الملموسة والشهرة للشركة التابعة (كي جي ال للمناولة) على النحو المفصل بالتقرير، وذلك بسبب النزاع القانوني بين مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة كي جي ال للمناولة والمتداول حالياً أمام محكمة التمييز (إيضاح 31 أ) بشأن استمرار تسجيل الشركة التابعة (كي جي ال للمناولة) كمقاول مناولة في مينائي الشويخ والشعبية، والسابق الإفصاح عنه بالتفصيل بتواريخ 2017/4/30 و 2017/10/30 و 2018/3/8 والذي أدى إلى عدم قدرة الشركة على تزويد مراقب الحسابات باختبار انخفاض القيمة على الموجودات غير الملموسة والشهرة للشركة التابعة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية المتبعة، رغم أن الشركة التابعة سبق لها أن حصلت على حكم نهائي بات في الدعوى رقم 2015/6104 إداري المؤيد أمام محكمة الاستئناف ومحكمة التمييز بإلغاء قرارات مؤسسة الموانئ الباطلة بعدم تجديد وشطب تسجيلها كمقاول مناولة في ميناء الشعبية وبعضها الآخر مازال منظوراً أمام محكمة التمييز وصدر بشأنها أحكام لصالح الشركة التابعة في الشق العاجل، لكن المؤسسة استمرت في حرمان الشركة التابعة من مزاولتها نشاطها المرخص لها في الميناء، رغم استمرار الشركة التابعة في سداد مقابل الاستغلال السنوي حتى تاريخه.



4. أبدى مراقب الحسابات في تقريره عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 استنتاج متحفظ نتيجة عدم توفر بيانات مالية مدققة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 للشركة الزميلة النهائية (شركة دمياط الدولية للموانئ ش.م.م. - مصر" أو "دييكو) والتي لم تصدر حتى الآن، وأنه تم الاعتماد على بيانات مالية إدارية عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 على النحو المفصل بالتقرير، ولم تتمكن الإدارة من إجراء انخفاض القيمة لشركة دمياط الدولية للأسباب الواردة في الإيضاح.

كما أبدى مراقب الحسابات استنتاج متحفظ نتيجة عدم توفر تقييم للموجودات غير الملموسة والشهرة للشركة الزميلة (كي جي ال الدولية للموانئ) على النحو المفصل بالتقرير، وذلك بسبب النزاع القانوني القائم بين مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة كي جي ال للدولية للموانئ والمتداول حالياً أمام محكمة التمييز بشأن استمرار تسجيل الشركة الزميلة (كي جي ال الدولية للموانئ) كمقاول مناولة في ميناء الشعبية، والذي أدى إلى عدم قدرة الشركة على تزويد مراقب الحسابات باختبار انخفاض القيمة على الموجودات غير الملموسة والشهرة للشركة الزميلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية المتبعة، وألحق بها أضرار مادية جسيمة محل نظر أمام القضاء رغم أن الشركة الزميلة سبق لها أن حصلت على حكم نهائي بات في الدعوى رقم 2015/6105 إداري المؤيد أمام محكمة الاستئناف ومحكمة التمييز بإلغاء قرارات مؤسسة الموانئ الباطلة بعدم تجديد وشطب تسجيلها كمقاول مناولة في ميناء الشعبية وبعضها الآخر مازال منظوراً أمام محكمة

شرح تفصيلي
بالحالة التي
استدعت
مراقب
الحسابات
لإبداء الرأي

<p>التمييز وصدر بشأنها أحكام لصالح الشركة الزميلة في الشق العاجل، لكن المؤسسة استمرت في حرمان الشركة الزميلة من مزاوله نشاطها المرخص لها في الميناء، رغم استمرار الشركة الزميلة في سداد مقابل الاستغلال السنوي حتى تاريخه.</p>	
<p>(1) نظراً للقيود المفروضة على أرض منطقة ميناء عبد الله الصناعية جراء إجراءات التنفيذ الباطلة التي تمت بتاريخ 2019/9/25، وكذلك أرض منطقة الشويخ الصناعية فإن المجموعة ليست في وضع يمكنها من إجراء الجرد المادي حتى يتم حسم النزاع القانوني المنظور حالياً أمام محكمة التمييز.</p> <p>(2) في الوقت الحاضر، القضية محل النزاع القانوني بين الشركة التابعة (شركة كي جي ال للمناولة) والشركة الزميلة (كي جي ال الدولية للموانئ) ومؤسسة الموانئ الكويتية منظورة أمام محكمة التمييز، وسيتم إجراء تقييم الموجودات غير الملموسة للشركتين فور حسم النزاع القانوني أمام محكمة التمييز.</p> <p>(3) وحيث أن شركة دمياط الدولية هي شركة غرض خاص تأسست فقط لمشروع دمياط وتعمل في المنطقة الحرة الخاصة، وليس لديها مصالح تجارية أخرى ولا تمتلك ولا تدير أي وحدات أعمال أخرى، ونظراً لأنه تم فسخ المشروع بشكل غير قانوني من قبل هيئة ميناء دمياط في عام 2015 وفقاً لحكم محكمة التحكيم الدولية، حيث لجأ الطرفان دمياط الدولية وهيئة الميناء إلى التحكيم وبما أن الغرض من الشركة الزميلة قد توقف، ولم يعد عملياً مواصلة إصدار البيانات المالية لحين تسوية نتيجة التحكيم المذكور لم يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة، حيث توقفت العمليات ولم يكن هناك أي تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة. علاوة على ذلك، وبعد نهاية السنة المالية 2021، توصلت شركة دمياط الدولية لاتفاق تسوية مع الهيئة وبعض الأطراف المشاركة في مشروع ميناء دمياط بخصوص كافة الدعاوى القضائية المعلقة والأحكام القضائية، حيث ستحصل بموجبه شركة دمياط على مبلغ 40 مليون دولار أمريكي مقابل التنازل عن كافة المطالبة القانونية ضد الهيئة والأطراف المعنية الأخرى ضدها.</p>	<p>الخطوات التي ستقوم بها الشركة لمعالجة ما ورد في رأي مراقب الحسابات</p>
<p>1- بالنسبة للتحفظ رقم (1)، فمن المتوقع معالجته خلال الربع الثاني من عام 2022 على ضوء ما سيسفر عنه النزاع المتداول حالياً أمام محكمة التمييز.</p> <p>2- بالنسبة للتحفظ رقم (2)، فمن المتوقع معالجته خلال الربع الثاني من عام 2022 على ضوء ما سيسفر عنه النزاع المتداول حالياً أمام محكمة التمييز.</p> <p>3- بالنسبة للتحفظ رقم 3 (أ)، فمن المتوقع معالجته خلال الربع الثاني من عام 2022 على ضوء التسوية التي تمت مع هيئة ميناء دمياط والأطراف الأخرى المشاركة في المشروع.</p> <p>4- بالنسبة للتحفظ رقم 3 (ب)، فمن المتوقع معالجته خلال الربع الثاني من عام 2022 على ضوء ما سيسفر عنه النزاع المتداول حالياً أمام محكمة التمييز.</p>	<p>الجدول الزمني لتنفيذ الخطوات لمعالجة ما ورد في رأي مراقب الحسابات</p>

استحقاقات الأسهم (الإجراءات المؤسسية)			
النسبة	القيمة		
-	-	توزيعات نقدية	Cash Dividends
-	-	توزيعات أسهم منحة	Bonus Share
-	-	توزيعات أخرى	Other Dividend
-	-	عدم توزيع أرباح	No Dividends
-	-	زيادة رأس المال	Capital Increase
	علاوة الإصدار Issue Premium		
-	-	تخفيض رأس المال	Capital Decrease

ختم الشركة Company Seal	التوقيع Signature	المسمى الوظيفي Title	الاسم Name
		نائب رئيس مجلس الإدارة	عدنان خالد بورسلي

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تتمة)

إلى السادة مساهمي شركة كي جي ال لوجستك ش.م.ك.ع. المحترمين
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أساس الرأي المتحفظ (تتمة)

2- كما هو مبين في إيضاح 8 وإيضاح 31 (أ) حول البيانات المالية المجمعة بخصوص النزاع القانوني الجاري فيما يتعلق بشطب تسجيل وتجديد الشركة التابعة، شركة كي جي ال للمناولة ذ.م.م، بصفتها مقاول مناولة للموائى في ميناء الشعبية في 2016، فقد أصدرت محكمة أول درجة حكماً نهائياً وياًتاً في هذه القضية لصالح الشركة التابعة. وفي قضية أخرى، قضت محكمة أول درجة في سنة 2017 باستمرار تسجيل الشركة التابعة كمقاول مناولة بمينائي الشويخ والشعبية. وأخيراً، أصدرت محكمة التمييز حكمها بوقف الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف والذي كان إلغاءً للحكم الصادر من محكمة أول درجة. لا يزال الطعن على القضية الرئيسية بشأن مواصلة عمل مقاول المناولة بمينائي الشويخ والشعبية قيد النظر أمام محكمة التمييز. لدى المجموعة موجودات غير ملموسة بمبلغ 7,975,550 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 7,975,550 دينار كويتي) محتفظ بها من خلال شركتها التابعة "شركة كي جي ال للمناولة ذ.م.م." (إيضاح 8) وشهرة بمبلغ 1,099,361 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 1,099,361 دينار كويتي) (إيضاح 9) مخصصة لنفس الشركة التابعة. لم تتمكن المجموعة من إجراء اختبار انخفاض القيمة لهذه الموجودات. لم تتمكن من الوصول إلى قناعة حول وجود هذه الموجودات واكتمالها وتقييمها ومدى دقتها وحق المجموعة فيها كما في 31 ديسمبر 2021. نتيجة لذلك، لم نتأكد من تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات على القيم الدفترية ذات الصلة.

3- كما هو مبين في إيضاح 12 حول البيانات المالية المجمعة، لدى المجموعة استثمار في شركة كي جي ال الدولية للموائى والتخزين والنقل ش.م.ك. (مقفلة) ("شركة كي جي ال الدولية للموائى" أو "الشركة الزميلة") بمساهمة بنسبة 24.29% وبقيمة دفترية تبلغ 631,395 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021، (2020: 1,023,475 دينار كويتي) وبلغت الحصة في النتائج (392,080) دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (الحصة في النتائج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بلغت (1,345,517) دينار كويتي)) ورصيد مستحق من شركة كي جي ال الدولية للموائى والتخزين والنقل بمبلغ 7,393,381 دينار كويتي (2020: 7,394,273). تتعلق الأمور التالية بالشركة الزميلة:

(أ) لدى الشركة الزميلة استثمار في شركة زميلة نهائية وهي ("شركة دمياط الدولية للموائى ش.م.م. - مصر" أو "دييكو") بقيمة دفترية تبلغ 14,402,957 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 14,445,573 دينار كويتي). لم يحصل مراقب حسابات الشركة الزميلة على بيانات مالية مدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ولم تقم الإدارة بإجراء اختبار انخفاض القيمة لشركة دييكو كما في 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2020.

(ب) لدى الشركة الزميلة موجودات غير ملموسة تبلغ 3,871,848 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 3,871,848 دينار كويتي) ناتجة من خدمات مناولة لميناء الشعبية. لم تقم الشركة الزميلة بإجراء اختبار انخفاض القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2020.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير التدقيق الخاص بالشركة الزميلة يتضمن تأكيد على الأمر المتعلق بحقيقة أن المطلوبات المتداولة لدى الشركة الزميلة قد تجاوزت موجوداتها المتداولة بمبلغ 3,904,892 دينار كويتي (2020: 2,456,842 دينار كويتي) مما يؤثر شكوكاً حول استمرارية الشركة الزميلة.

ونتيجة للامور الواردة أعلاه، إننا لم نتأكد من الحصول على دليل مناسب وكافي حول القيمة الدفترية للاستثمار في شركة زميلة كما في 31 ديسمبر 2021 وحصلتها من نتائج السنة المنتهية والمستحق من رصيد شركة زميلة. نتيجة لذلك، لم نتأكد من تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات على القيمة الدفترية ذات الصلة.

باستثناء التأثيرات المحتملة للامور المبينة في فقرة "أساس الرأي المتحفظ" الواردة في تقريرنا، لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبنية بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقبي الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في هذا التقرير. إننا مستقرون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين وفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والميثاق الوارد أعلاه. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا المتحفظ.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تتمة)

إلى السادة مساهمي شركة كي جي ال لوجستك ش.م.ك.ع. المحترمين

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتضمن الجزء الخاص بالمعلومات الأخرى معلومات واردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، ولا يتضمن البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات عنها. من المتوقع أن يتاح لنا التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا المتحفظ حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل الجزء الخاص بالمعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي نوع من نتائج التأكيد بشأنها.

أما فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه عند إتاحتها، وخلال قراءتنا، نأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو معرفتنا التي حصلنا عليها خلال التدقيق أو ما يظهر خلاف ذلك على أن به أخطاء مادية.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتولى الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تتو الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها أو عندما لا يكون لديها بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

يتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجمعة، إذا كان متوقعاً أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

